

المستخلص:

للبنوك المركزية اهمية في تحقيق المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فضلا عن تحقيق بعض الاهداف على المستوى الكلي كالنمو وتحقيق معدلات مرغوب بها, لذا سارعت بعض البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء على منح بنوكها المركزية درجة كبيرة من الاستقلالية لتمكنها من اداء وظائفها بصورة مثلى والعراق احد هذه البلدان يسعى للحصول على الاستقلالية في اطار سياسات التصحيح النقدي والاقتصادي بعد عام 2003 بصدور قانون رقم 56 لسنة 2004 والذي تنظم عمله بغية اتاحة الفرصة للبنك المركزي في اداء وظائفه المتمثلة في رسم واعداد السياسات النقدية وفقا للظروف والمتطلبات الاقتصادية بصورة مستقلة عن الظروف السياسية.